

## قراءة في واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أ.خالد رويح

جامعة الأمير عبد القادر

كان ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية خلال الستينات و السبعينات من القرن الماضي بنظرة ريب و شك، خاصة إذا علمنا المد الماركسي و الأثر الاشتراكي على المدارس الفكرية لدول العالم الثالث<sup>1</sup> -على أساس أنها وسيلة لنهب خيرات و موارد تلك البلدان. فالشركات العابرة للقطارات أو كما تسمى المتعددة الجنسيات، كانت هي الوحيدة التي تهتم بتنوع مواقع استثماراتها جريا وراء تحقيق الأرباح. حتى نهاية القرن الماضي تعدى هذا النوع من الاستثمارات التريليون دولار<sup>2</sup> و التي قدرت بـ 1.1 تريليون دولار مقابل 159 مليار دولار سنة 1991 ففي سنة 2006 بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قيمة 1.411 تريليون دولار أي بزيادة مقدارها

<sup>1</sup> Michael J.Twomey -A Century of Foreign Investment in the Third World- London and New York, 2002 - pp 1-3

<sup>2</sup> Foreign Direct Investment -Research issues - Edited by Bijit Bora - Routledge - London 2002 pp 1-3

قراءة في واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح  
38% مما كانت عليه سنة 2005 ليصل إلى 1.306 تريليون دولار سنة 2007<sup>1</sup>  
مسجلا بذلك ثاني أعلى مستوى له. فهذا التطور الهائل في حجم الاستثمارات  
قد أثار عدة تساؤلات وانشغالات تهتم السياسات الاقتصادية الداخلية  
والسياسات الدولية على حد السواء. فالسياسات السابقة في الدول المتخلفة  
والدول المتقدمة كانت تنظر إلى هذا النمط من الاستثمار بعين الريبة. ففي  
العالم النامي كان هاجس الاستغلال يسيطر على قادة هذه الدول بينما هاجس  
السيادة وطبيعة الوضع القائم في الستينات والسبعينات محل اهتمامات العالم  
المتقدم. ( الحرب الباردة و السيادة الوطنية بحيث كانت و لا تزال عمليات  
التجسس الصناعي تمارس حتى بين الدول المتقدمة ذاتها الوضع الذي عقد  
التشريعات الاقتصادية على مستوى الدول المتقدمة فيما يتعلق خاصة  
بالحماية). كل هذا يجعل من موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر محل اهتمام  
بالدراسة و البحث لجعله وسيلة تسهم في تطوير البلدان المستقبلية له من جهة  
و تزيد من تراكم الثروة للمؤسسات - بل أحيانا حتى الدول - المستثمرة من  
جهة أخرى. فهذا البحث يحاول التعرف إلى العوائق و العقبات الهيكلية التي  
تحد من الاستفادة من هذه الأداة الاقتصادية والتي يمكن أن تكون لاحقا  
مؤشرا يستخدم في وضع سياسات اقتصادية، من شأنها إيجاد نقاط التقارب  
والتقاطع بين مصالح هذه الشركات و بين المصالح الاقتصادية للمجتمع. كل  
ذلك جعل الدول بمختلف اتجاهاتها تحاول إيجاد الظروف الملائمة لاحتضان  
و رعاية الاستثمارات الأجنبية من جهة و البحث عن المحددات و الآثار  
المرتبة على مثل هذه السياسات.

<sup>1</sup> World Investment Report 2007 Transnational Corporations, Extractive Industries and Development United Nations, New York and Geneva, 2007 p. XIII

## تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر، تتعدى بساطة حساب المبالغ المستثمرة من الدولارات من طرف مؤسسة أجنبية داخل بلد ما ، بل هو أعقد من ذلك فإنه يشمل مجموعة من الإجراءات، بدء من خلق الثروة بالنسبة للبلد المستقبل والمؤسسة المضيفة إلى كل ما له صلة بالنظريات التجارية الكلاسيكية و التي تحاول تفسير التخصص إلى قضايا التسيير و كذلك آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على تركيبة العمالة و الملكية الفكرية و غيرها من القضايا الاقتصادية<sup>1</sup> و التي تهتم استقرار و انسجام الاقتصاد الدولي. يجب أن ألا لا ينظر إلى هذه الظاهرة على أساس أنها وسيلة للتنمية أو لتمويل عمليات التنمية في البلد المضيف. بل لا بد أن تستخدم في حالة الجزائر كوسيلة لنقل التكنولوجيا المادية و التكنولوجيا الاجتماعية على حد السواء. تعود أول دراسة أكاديمية بالمعنى الحقيقي في هذا المجال (كما نشير إلى أهمية الدراسات السابقة التي عنت بهذه الظاهرة و لكنها لم تبحث في ربطها بظواهر أخرى تفيد وضع سياسات مالية أو ضريبية معينة تهدف إلى الحد أو الزيادة من هذا النوع من الاستثمارات.)- الاستثمار الأجنبي المباشر - إلى الخمسينات<sup>2</sup> من قبل جون دانينغ<sup>3</sup> John Dunning الذي حاول قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك من خلال دراسة دامت ستين ( 1954-1955) و الممولة من طرف المخطط الأمريكي المعروف بمشروع مارشال. بحيث كانت الدراسة عنصبة أساسا على نقل التكنولوجيا من الشركات الأمريكية إلى مثيلاتها

<sup>1</sup> Imad A. Moosa – *Foreign Direct Investment -Theory, Evidence and Practice* – London 2002- p. 68-98

<sup>2</sup> Lou Anne A.Barclay, *Foreign Direct Investment in Emerging Economies* – Routledge – Taylor & Francis e-Library, London 2002 –pp X – XIV.

<sup>3</sup> Rutgers University, USA and Reading University, UK منتسب إلى

قراءة في واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح  
البريطانية و كذا أثر الاستثمارات الأجنبية (الأمريكية) المباشرة على تنمية  
الاقتصاد البريطاني. و منه كيف أثر ذلك على التنافسية الاقتصادية البريطانية  
وبشكل إجمالي النجاعة و الكفاءة الاقتصادية.

يمكن تعريف الاستثمار بأنه توظيف أموال بغية تحقيق أرباح من خلال  
استخراج<sup>1</sup> المنافع الكامنة و إضافة قيمة، على شكل سلع أو خدمات. و دون  
الخوض في التعاريف المالية للاستثمار والتي تصف كلها في فكرة فائض  
القيمة بأي شكل من الأشكال. كتعويض مالي أو مكافئة مقابل مخاطر<sup>2</sup>. لكن  
التعريف التقليدي للاستثمار هو التضحية بالموارد الحالية بغية الحصول على  
عوائد مستقبلية<sup>3</sup>. إن البحث عن تعريف ليس الغرض و ضع تصورات تعبر عن  
رأى معين فحسب، بل يتعدى الأمر إلى محاولة إيجاد آلية مشتركة بين الدول  
تمكن الهيئات الدولية من إجراء مقارنات موضوعية بين مختلف الدول  
باستخدام اسقاطات المصطلحات نفسها<sup>4</sup>.

## أنواع الاستثمار :

يمكن تقسيم الاستثمار إلى عدة تقسيمات تتعلق كل منها بمجال معين  
من البحث و الدراسة فيمكن تقسيمه من حيث :-

<sup>1</sup> ناظم محمد نوري الشمري - أساسيات الاستثمار العيني و المالي - عمان - الأردن - 199 ص 51-54.

<sup>2</sup> محمد عزيز عبد الله - الاستثمار الأجنبي المباشر - الأردن - 2005 ص 14-16.

<sup>3</sup> D. G. Lunberger - Investment Science - Oxford University Press New York 1998  
PP 15-16

<sup>4</sup> تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) و الذي يركز على الجانب العملي  
الإحصائي. و هو تقريبا الذي جاء من ناحية التوطن كخارجي.

## التوطن :

يمكن النظر إلى الاستثمار على أساس المكان<sup>1</sup> الموجودة فيه و ما يترتب عليه من اختيارات بديلة في توظيف رؤوس الأموال المتاحة.

### استثمارات محلية(داخلية):

فهي كل عمليات التوظيف التي تقوم بها المؤسسات والهيئات الاستثمارية داخل البلد و اعتمادا على تحليلات تتعلق أساسا بالسياسة الداخلية للبلد كالتسهيلات الحكومية المتعلقة بالقاعدة الهيكلية أو بالتخفيض الضريبي الذي ممكن أن تحصل عليه تلك المؤسسات .

### استثمارات أجنبية (مصادر خارجية):

وهي جميع الاستثمارات العابرة للحدود سواء من طرف أشخاص طبيعيين أو مؤسسات على اعتبار أن جنسية الشخص غير جنسية البلد الحاضن لاستثمارات، بغض النظر عن تعدد الجنسيات في الشركات. و من الناحية الاقتصادية كل إسهم أجنبي في رأس المال<sup>2</sup> من شأنه أن يحدث قيمة مضافة. سواء أ كان هذا بصيغة كلية أو جزئية من شأنها زيادة النشاط الاقتصادي في أي مجال من مجالات الإنتاج.

### الطبيعة :

ويقصد بذلك طبيعة الاستثمارات من ناحية كونها استثمارات اقتصادية، تمس مباشرة البنية الاقتصادية و التحولات في طرق الإنتاج و التسيير أم عبارة عن استثمارات مالية فقط أي إنها وسيلة تمويلية وليست وسيلة هيكلية فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا أو الخبرات التسييرية و التنظيمية. فالاستثمارات

<sup>1</sup> Marcel DE Meirleir, Location – A Plan Location and Site Selection Guide – USA – 2006 PP137-148

<sup>2</sup> Michael J.Twomey - Opt cit -pp

قراءة في واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....إ.خالد رويح  
المالية عادة ما تكون ذات أفق زمني ضيق مرتبطة بآجال قصيرة و ذات مخاطرة  
عالية<sup>1</sup> ولكن بهدف تحقيق أرباح رأسمالية سريعة. بينما الاستثمارات الحقيقية  
أو الاقتصادية فعادة ما تكون أدنى مخاطرة وذات عوائد إنتاج متكررة وممتدة  
في فترات زمنية طويلة.

فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يختلف في فحواه عن مبدأ الاستثمار  
بشكل عام وإنما يمكن تناوله من زاويتين الأولى تتعلق بشكله و الثانية مرتبطة  
بأهدافه.

أما من ناحية الشكل فالأمر موقوفا على درجة المخاطرة و التي يتم  
ترتيب معظم دول العالم وفق درجة المخاطر الاستثمارية لا من ناحية العائد أو  
الربحية بل فقط من ناحية عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي التي يمكن أن  
يحدث في بلد ما<sup>2</sup>. لذا إما أن تكون مباشرة و أجنبية بالمعنى الكامل أو تحت  
غطاء شراكة - تختلف درجة و نوعية هذه الشراكة باختلاف المخاطر السياسية  
و الاجتماعية -<sup>3</sup> التي تحوم بالبلد المضيف. فهي :-

---

<sup>1</sup> زياد رمضان - مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي - دار وائل للنشر - عمان الأردن -  
2005 - ص ص 13-20.

<sup>2</sup> Michael J. Twomey - Michael J. Twomey - Opt cit - p203.

<sup>3</sup> تعتمد الاستثمارات الأجنبية المباشر على رواد المخاطرة الدولية من خلال الشركات  
البتروولية الأولى و التي اعتمدت على سبيل المثال في الوصول إلى نفط إيران على إرضاء  
زعماء القبائل المحليين و الذين لم تكن أية سلطة للدولة الإيرانية عليهم إلا مجرد الاسم.  
أو قد تلجأ إلى القادة و الدخول معهم في مشاريع مشتركة.

Imad A. Moosa - Opt Cit - PP 131-160.

قراءة في واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح

1- ملكية أجنبية صرفة: بحيث أن رأس المال و المشاريع الاستثمارية ملكية كاملة للمتعامل الأجنبي و هذا النوع سيضفي استقطاب خبرة و تراكم للمعرفة للدولة المضيفة. و عادة ما يمتد إلى فترات طويلة.

2- ملكية أجنبية جزئية : و هو ما يعرف بالشركة أو المشاركة بحيث ترى الأطراف الأجنبية أن في سبيل تخفيض و تقليل المخاطر إلى أدنى حد لها فالأمثل أن تتبع أسلوب إدماج المستثمرين المحليين لأسباب إستراتيجية محضة كما سبقت الإشارة إليها.

3- الغير مباشر : من خلال تواجد مالي فقط: سواء بالاكتاب أو شراء الأسهم أو السندات بل يتعدى الأمر إلى استخدام العلامات التجارية كالوكلاء و الممثلين. و خاصة في مجال الخدمات.

أما من ناحية الأهداف فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى:-

1- استثمارات مرتبطة بالسياسات الإنتاجية للمؤسسة الأم. إلى أن الغرض من الخوض في الاستثمارات هو فقط مرتبط بالبحث عن أدنى تكلفة تدخل في التركيبة المعقدة لمنتجات الشركة الأم. مستغلة في ذلك التسهيلات و التحفيزات التي تتنافس معظم دول العالم في تقديمها للمستثمرين<sup>1</sup>.

2- قد تكون مرتبطة بفرص ربحية متواجد في السوق المحلية فقط نظرا لوجود طلب كامن أو متزايد غير ملبي من طرف المنتجين المحليين- كسوق الاتصالات مثلا. سواء بسبب عدم كفاءة هؤلاء أو بسبب ضعف الاستثمارات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Philippe Gugler and Vladimir Tomsik, *Foreign Direct Investment, Location and Competitiveness*, Elsevier Ltd. UK 2008 . P 230.

<sup>2</sup> كما حدث في السوق الجزائرية المتعلق بالاتصالات .

قراءة في واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح  
3- أما النوع الأخير في تقديرنا مرتبط بالسوق الدولية و الاقتصاد  
الدولي. فبمجرد وجود طلب متزايد على منتج معين تقوم المؤسسات أو  
المستثمرين بدراسة فرص الربحية في بلد معين.

### واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :

حتى يتسنى لنا معرفة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، ربما  
يمكن طرح التساؤل بالشكل الآتي. هل يحتل اليوم هذا النوع من الاستثمارات  
دورا كبيرا في الاقتصاد الجزائري و ما هي مكانته في تحريك عجلة التنمية و  
النمو، مقارنة بالاستثمار المحلي ؟

يمكن تناول هذا الموضوع من خلال استعراض و مسح تطور  
الاستثمار الأجنبي المباشر الذي عرفته الجزائر خلال فترة زمنية معينة، تكون  
بمثابة عينة زمنية تسمح لنا باستقراء السياسات الاقتصادية التنموية المختلفة،  
أخذين بعين الاعتبار خصائص هذا النوع من الاستثمارات من جهة و إدماجه  
في استراتيجيات اقتصادية من جهة أخرى.

إن مفهوم الاستثمار كأداة اقتصادية وجد منذ بداية التشريع الاقتصادي  
الجزائري و الذي يظهر خصوصا في قانون 1963 رقم 63-277 المنظم  
لعمليات الاستثمار رغم عدم وضوح الرؤية الاقتصادية آنذاك . إدراكا من  
الحكومة بأهمية الاستثمارات و مع وجود ضمانات كبيرة فيما يتعلق الأمر  
بالاستثمارات لكن لم يكن الأمر مشعا حتى بالنسبة للمستثمرين المحليين  
خوفا من التوجه السياسي و الاقتصادي للدولة الجزائرية آنذاك. و بعد انقلاب  
1965 و استقرار الاختيار الاقتصاد على التوجه الاشتراكي في ظل اقتصاد  
مركزي مخطط ، و لأسباب ظاهريا اقتصادية جاء قانون الاستثمار لعام 1966  
و هي أول وثيقة عملية و موضوعية حاولت إعادة استقرار و بعث الاطمئنان  
لدى القطاع الخاص في الجزائر بالدرجة الأولى خوفا من هروب الاستثمارات



قراءة في واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح  
خاصة في المجالات التي لم تبنها الدولة كالصناعات الصغيرة. فكان هذا  
القانون بمثابة رسم لخارطة الاستثمارات في الجزائر ، بحيث لم يظهر  
للاستثمار الأجنبي أي أثر يذكر إلا على شكل امتيازات و مرتبطة باحتمال  
التأميم بحيث نص القانون -1966- في مادته 16 على التعويض في حالة  
التأميم مما يعني أن احتمال التأميم وارد مما يجعل مفهوم الاستثمار الأجنبي  
دون معنى اقتصادي. و ربما يفسر ذلك المنحى الذي اختارته الجزائر و هو  
الاعتماد على المؤسسات العمومية بالدرجة الكبرى و على القطاع الخاص  
الوطني بالدرجة الثانية و في مجالات محددة. أما الصورة النمطية للاستثمارات  
الأجنبية فكانت على شكل شركات مختلطة و التي ينظمها قانون الاستثمار  
لسنة 1966 ولم يعن بشكل خاص بمثل هذه الاستثمارات بل إن التصور  
السائد آنذاك هو الاعتماد على الإمكانيات المحلية فيما يتعلق بالتنمية أو  
التشغيل. فإجراءات التأميم التي عرفت الجزائر في مطلع السبعينات خاصة في  
قطاع المحروقات، كانت تعبيراً واضحاً عن سياسة الجزائر في مجال مناخ  
الاستثمارات الأجنبية. بحيث خلال هذه الفترة و حتى بداية الثمانينات لم نر  
أية اتفاقية - كما سنرعى لاحقاً - ثنائية أو جماعية تنص على ضمان و حماية  
الاستثمارات الأجنبية في الجزائر و لو بشكلها المختلط حيث أن النزاعات كان  
منصوص عليها أن تعالج على مستوى القانون و المحاكم الجزائرية.

على الرغم من أن فترة الثمانينات لم تعرف تطورا في هذا المجال  
-مجال الاستثمارات الأجنبية - إلا أنه نتيجة للجدل الذي كان قائما حول  
الطبيعة القانونية للمؤسسات العمومية الموجودة، و كإجراء طبيعي مرافق  
للتحولات السياسية آنذاك تم تغيير الشكل القانوني للمؤسسات الاقتصادية من

قراءة في واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح  
كونها اشتراكية إلا طبيعة عمومية<sup>1</sup>. وكذا الحال بالنسبة للشركات المختلطة.  
بحيث اقتضى الأمر إعادة صياغة القوانين المتعلقة بها في ضوء تغيير طبيعة  
المؤسسات الوطنية الشريكة. فلقد جاء في القانون رقم 88-01 المتضمن  
لقانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، لا سيما في مادته السادسة  
الفقرة الثانية أن طبيعة الشراكة في رأس المال هي فقط للمؤسسات العمومية  
دون سواها. مما يفيد أن الاستثمارات الأجنبية المختلطة لا تعني رأس المال.  
فتحول الإشراف على المؤسسات العمومية من الوصاية الوزارية إلى هيئات  
جديدة تعرف بصناديق المساهمة<sup>2</sup>.

لقد أتت هذه التنظيمات الهيكلية للمؤسسة العمومية و حالة الاقتصاد  
الجزائري بدأ يعرف أزمات هيكلية تتعلق بأساليب الإنتاج و نجاعة المؤسسات  
العمومية. و لكونها الأساس في عملية التنمية حسب ما جاء في القانون  
السالف الذكر، و دخول الجزائر في مفاضلات بين أنماط التعديلات  
الهيكلية المتاحة، تراجعت الجهود في هذا المجال حتى سنوات التسعينات.  
بداية من سنة 1993 مع المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية  
الاستثمار<sup>3</sup>. فبالإضافة إلى التحفيز التي جاء بها هذا المرسوم نجد ظهور  
تحفيزات إضافية تحويها كل من الفصل الأول الخاص بالأنظمة و المتعلقة  
بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة و الفصل الثاني الذي يحدد

---

<sup>1</sup> الجريدة الرسمية العدد 2 السنة الخامسة و العشرون ليوم 23 جمادى الأول 1408  
الموافق ل 13 يناير 1988. القانون رقم 88-01 ص 31

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية العدد 2 السنة الخامسة و العشرون ليوم 23 جمادى الأول 1408  
الموافق ل 13 يناير 1988. القانون رقم 88-01 ص 32.

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية العدد 64 السنة الثلاثون ليوم 24 ربيع الثاني 1414 هـ الموافق ل 10  
أكتوبر 1993. المرسوم التشريعي رقم 93-12 ص 03-10.

قراءة في واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح  
تحفيزات أخرى و المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة. مما  
يعنى أنذاك بأن الاستراتيجية الاقتصادية كانت تميز بين مناطق التوسع  
الاقتصادي التي تميز كل منطقة عن أخرى و بذلك فسياسة التنمية التي تعتمد  
على إنشاء الوحدات الاقتصادية مع مراعاة التوازن الإقليمي و الجهوي  
تحولت إلى مناطق جذب إلى الاستثمارات و عمليات تدفق رؤوس الأموال  
لا تعتمد على قرارات مركزية بقدر ما تعتمد على إجراءات تحفيزية من جهة و  
توفر عناصر الإنتاج على المستوى المحلي مما يخفض بقدر كبير تكاليف  
الإنتاج. أما المناطق الحرة فهي تصورات و تجارب مرت بها عدة دول ، غير  
أن التشريع الجزائري استعجل الأمر بذكر مثل هذه الإجراءات علما بأن  
المناطق الحرة لم تدخل حيز الخدمة الفعلية بعد، لذلك لم تكن هذه الفكرة  
محل اهتمام المستثمرين الأجانب. هذه الإجراءات الأخيرة كانت تهيئ لاتفاق  
مع الإتحاد الأوروبي حول إنشاء مناطق التبادل الحر بمطلع 2010<sup>1</sup>.

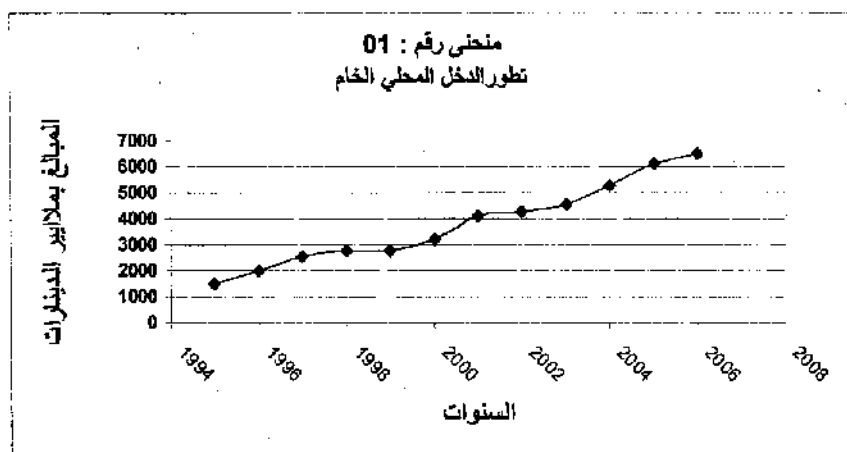
إن الإجراءات التي جاءت في التشريعات الاقتصادية السالفة الذكر  
زادت من اهتمام المستثمرين الأجانب بالسوق الجزائرية بحيث أصبحت  
الآليات المستخدمة أكثر مقروئية و أكثر شفافية علما بأن هذين الأمرين من  
أهم الأشياء التي تساعد على استقطاب المستثمرين الأجانب و ذلك لما تتمتع  
به السوق الجزائرية من امكانيات و طاقات كامنة.

### مميزات الاقتصاد الجزائري

في جانفي 2008 بلغ تعداد السكان 34.4 مليون نسمة 74 % أقل من  
35 سنة مما يعطي نظرة عن الطاقة البشرية التي تتمتع بها الجزائر فعلى مستوى

<sup>1</sup> CNUCED ; OCO Consulting (Belfast), 2003. *Examen de la politique de l'investissement de l'Algérie*

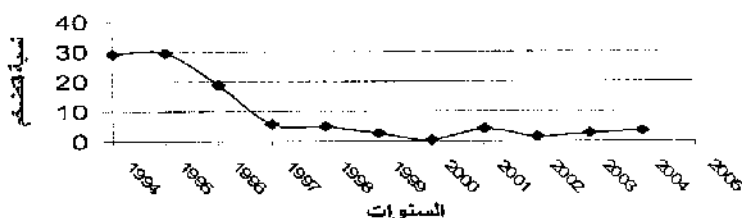
قراءة في واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح  
 النمو الاقتصادي لقد عرفت الجزائر منذ سنة 1995 نموا معتدلا في الدخل  
 المحلي الإجمالي كما هو مبين في المنحنى رقم : 01، مما يوحي باستقرار  
 السياسات الاقتصادية. وهذا في حد ذاته مؤشر ايجابي على المستوى  
 الإجمالي.



المصدر : إنشاء الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء  
 ONS. In [www.ons.dz](http://www.ons.dz) 25/01/2009

ومما يزيد الاقتصاد الجزائري من ناحية المؤشرات الكلية جاذبية للمستثمرين  
 بشكل عام هو ما يظهره المنحنى رقم 02 و المتعلق بتطور نسبة التضخم في  
 الجزائر. باعتبار هذا المؤشر يعكس استقرار الأسعار و بالتالي عوامل الإنتاج  
 والتي يمكن اعتمادها بأقل احتمالات الخطأ في التقديرات الأولية لتكلفة  
 الإنتاج.

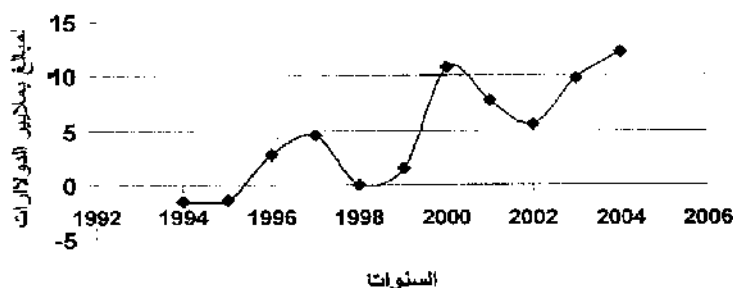
منحنى رقم: 02  
تطور نسبة التضخم



المصدر : إنشاء الباحث اعتمادا على احصائيات نشرتها ANDI 2005

المؤشر الآخر الذي يمكن أن يلعب دورا محفزا هو وضعية ميزان المدفوعات فبعد أن كان في وضعية عجز قبل منتصف التسعينات ، تحول ليس فقط إلى فائض و لكن بإزداد مستمر كما هو مبين في المنحنى رقم : 03 مما سهل على الجزائر تحقيق احتياطات مهمة من العملة الصعبة. و التي تمثل مصد جذب للمتعاونين الاقتصاديين على مستوى السوق الدولية.

منحنى رقم : 03  
تطور ميزان المدفوعات

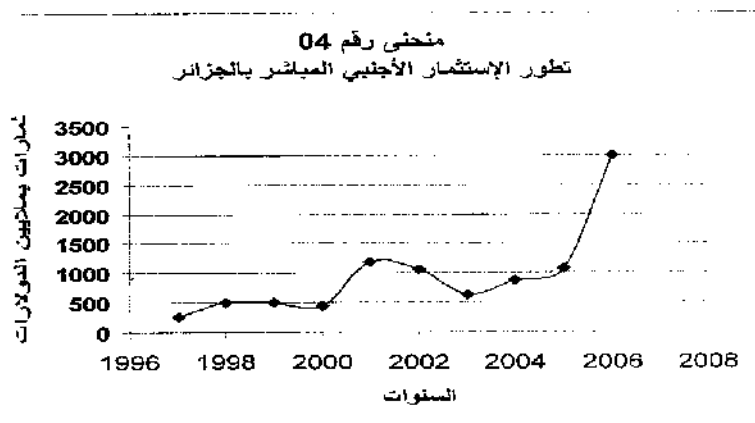


المصدر : إنشاء الباحث اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

ONS. In [www.ons.dz](http://www.ons.dz) 25/01/2009

قراءة في واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أ.خالد رويح  
 وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.

منذ خروج الجزائر من الحصار الاقتصادي الذي عرفته في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي . والتي كانت مرحلة حرجية في إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري و التي تميزت بغير عادية من ناحية الاستقرار الاقتصادي. فتقهقر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية لينحصر أكثر فأكثر في مجال المحروقات. فكانت الحاجة ماسة إلى أدوات الإنجاز فيما يتعلق بالاستثمارات العمومية. فالمنحنى رقم 04 يبين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.



المصدر: مستخلصة من:

Invest in the MEDA region, why, how? - P A P E R S & S T U D I E S n°  
 22 April 2007 - p 17.

إن المتمعن في المنحنى يلاحظ تطورات معتبرة من سنة إلى أخرى لكن لما ندقق في حجم الاستثمارات نلاحظها تبقى محتشمة إذا ما قورنت بحجم الإمكانيات المتاحة على مستوى الاقتصاد الجزائري. ففرص الاستثمار غير محدودة باعتبار أن العميل الاقتصادي الذي كان مسؤولاً عن الإنجازات

قراءة في واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....إ.خالد رويح  
والاستثمارات قد أعيدت هيكلته من جهة و قد تم توقيفه عن الخدمة للعجز  
الذي سجله خلال فترات التطهير المعروفة و التي كلفت الخزينة العمومية  
والدفاعي الضرائب أموال ضخمة. فبالمقارنة مع دول المنطقة و المعروفة  
مجازا بـ MEDA أو دول الشراكة الأورو متوسطة.

الجدول رقم 01 يوضح بعض التدفقات المالية لمجموعة من دول  
الشراكة الأورومتوسطية يمكن معاينة نصيب الجزائر مقارنة مع هذه الدول  
حيث نجد أن نسبة 8 % لا تعكس حقيقة الإمكانيات الاقتصادية والإستثمارية  
للجزائر مقارنة بتلك التي تتمتع بها مصر على سبيل المثال و التي بلغ نصيبها  
29% من إجمالي التدفقات المالية على دول المنطقة. من هنا يمكن القول أن  
المؤشرات الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر لا يمكن أن تشكل تحفيزا أو  
معيارا يعتد به في سياسة استقطاب الإستثمارات الأجنبية.

جدول رقم: 01. التدفقات المالية على مجموعة من دول الـ MEDA بملايين الدولارات

البلد	الإستثمار الأجنبي المباشر <sup>1</sup>	عائدات السياحة 2	تحويلات المغتربين 3	المجموع	النسبة
الجزائر	1081	105	2460	3646	08%
مصر	5376	4924	3341	13641	29%
الأردن	1532	664	2288	4484	09%
لبنان	2573	1027	5723	9323	20%
المغرب	2933	3152	4221	10306	22%
سوريا	500	1785	855	3140	07%
تونس	782	1536	804	3122	07%
المجموع	14777	13193	19692	47662	100%
النسبة	31%	28%	41%	100%	

1- UNCTAD 2005.

### خلاصة:

لقد تبين في العديد من المناسبات الاقتصادية الدولية أنه لا يمكن استخدام المؤشرات الحالية كمعيار لمحاولة إقناع المستثمرين الأجانب للولوج في ميكانيزمات الاقتصاد الجزائري. و إلا كيف يمكن تفسير أن الاقتصاد المغربي بإمكاناته المحدودة مقارنة مع الاقتصاد الجزائري قد بلغ ثلاثة أضعاف التدفقات المالية التي عرفتها الجزائر. و كذا الحال بالنسبة للاقتصاد المصري. ففي هذه المرحلة من التطورات العالمية و تداخل الاقتصاديات الدولية فأن المؤشرات الإيجابية وحدها شرط ضروري لكنه غير كاف لبناء فرضيات استقطاب الاستثمارات الأجنبية. فمن خلال هذا البحث يمكن استنتاج أمرين سيكونان محل بحث لاحق. أما الأول فهو يتعلق بمقروئية المؤشرات الاقتصادية الكلية. فهل الأمر يستدعي إعادة النظر في طرق قياس هذه المؤشرات أو في تحديد مصداقية مصادرها. فربما لن تسيير بتناغم كما أوضحته المنحنيات السابقة الذكر. أما الأمر الثاني فهو مرتبط أساسا بالمخاطر الناجمة إما عن معايير غير كمية أو ربما متعلقة بعدم التأكد. خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد الموازي يؤدي دورا هاما في آليات الاقتصاد الجزائري بدء بالنظام الضريبي إلى النظام البنكي. هل الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية ستؤثر في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني في حالة ما إذا تم تحويلها إلى النشاط الاقتصادي الحقيقي، هذا من جهة و من جهة



قراءة في واقع و آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....أخالد رويح  
أخرى هل النظام الضريبي و آليات المراقبة و التوجيه قادرة على التحكم في  
الأنشطة الموازية في حالة ما إذا تم إدماجها في القنوات الرسمية. كل هذه  
التساؤلات تجعل كثيرا من المستثمرين يحجمون عن الخوض في عدم  
التأكد. فرأس المال جبان.

